

الرواية بالمعنى أثرها وتطبيقاتها عند المحدثين

إعداد: د. يسري سعد عبدالله*

مستخلص البحث:

تعرض الباحث في هذا البحث إلى مسألة تتفرع من علوم الحديث وهي رواية الحديث بالمعنى، وتطبيقاته عند المحدثين، وبعض الآثار المترتبة على الرواية بالمعنى في فهم السنة النبوية المشرفة، إضافةً لتعرض الباحث لحكم الرواية بالمعنى واختلاف العلماء في ذلك بين مجيز بشروط، وبين مانع لها مطلقاً، وأدلة كل فريق منهما، مقدماً لذلك كله وممهداً بمباحث تتعلق بتعريف الرواية بصفة عامة، والرواية بالمعنى وصورها بصفة خاصة.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، بدر الثقات، وإمام الرواة، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين. أما بعد

فإن رواية الحديث الشريف ونقله وحفظه من أفضل ما أنفقت فيه الأوقات، لما له من مكانة تشريعية، واصطفاءات ربانية، إذ أنه كلام الصادق المصدق الذي لا ينطق عن الهوى. ولما كانت الهيئة والكيفية التي تتم بها رواية الأحاديث إما باللفظ أو بالمعنى وكان الغالب على الناس الآن نقل الأحاديث وإقائها على مسامع الناس بالمعنى كان لا بد لمن يتصدى لذلك أن يعرف ضوابط الرواية بالمعنى لا سيما إن كان يعمل في حقل الدعوة إلى الله تعالى من تدريس وإرشاد ووعظ ونحوها من التوجهات الدعوية، والدافع للبحث في هذه المسألة من علوم

* الأستاذ المشارك بكلية أصول الدين. جامعة أم درمان الإسلامية

الحديث أن كثيراً ممن تصدوا للجانب الدعوي توسعوا في أمر الرواية بالمعنى فلم يلتزموا بقيودها وضوابطها، حتى أن بعضهم يذكر الآية من القرآن الكريم بالمعنى، وهذا خروج واضح عن محل الرواية بالمعنى والضوابط المطلوبة لذلك، وهذا كله عند من يرى جواز الرواية بالمعنى. هذا وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وفهارس للمصادر والمراجع، ونظراً لطبيعة البحث التي ترمي للإيجاز والاختصار فقد جنحت للاختصار في كثير من المواضع. والله أسأل التوفيق والسداد، والقبول وحسن الختام.

المبحث الأول: الرواية بالمعنى وتفريعاتها وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الرواية لغةً واصطلاحاً:

الرواية لغةً: مصدر روى أي نقل، يُقال: روى الحديث والشعر يرويه رواية أي ينقله، قال الجوهري: رويت الحديث والشعر رواية فأنا راوٍ ورويته الشعر تروية أي حملته على روايته^(١). أما الرواية في اصطلاح المحدثين فهي نقل الأحاديث والإخبار بها. وقال المازري: هي الإخبار عن عام لا ترفع فيه إلى الحكام، وخلافها الشهادة^(٢).

المطلب الثاني: أقسام الرواية بالنظر بالنسبة للراوي والمروي عنه:

تنقسم الرواية بالنسبة إلى الراوي والمروي عنه إلى أقسام منها:

- رواية الأقران: وهي أن يتشارك الراوي والمروي عنه في السن واللقى.
- رواية الأكابر عن الأصاغر: وهي أن يروي الراوي عن دونه في السن، أو في اللقى أو في المقدار أي القدر كقلة علمه أو حفظه، ومنه رواية الآباء عن الأبناء.
- رواية السابق واللاحق: وهي أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ ويتقدم موت أحدهما على الآخر. وهذه الأقسام المتقدمة تعد عند المحدثين من لطائف الإسناد^(٣).

المطلب الثالث: أقسام الرواية بالنسبة إلى لفظ الحديث ومعناه:

من خلال الاستقراء يتضح لنا أن أقسام الحديث بالنسبة للالتزام بلفظه أو ذكره بمعناه تنقسم إلى قسمين:
القسم الأول: رواية الحديث بلفظه:

لم أقف على تعريف محدد للرواية باللفظ ولكن من خلال تعريف علماء المحدثين للرواية بالمعنى يمكن أن نقول في تعريف الرواية باللفظ بأنها ذكر ألفاظ الحديث بعينها دون التصرف فيها أو في بعضها بأي نوع من أنواع التصرف.

القسم الثاني: رواية الحديث بمعناه:

وأما الرواية بالمعنى فهي إبدال ألفاظ الحديث أو بعضها بألفاظ أخرى لا تخل بمعناه الحقيقي^(٤). هذا ومهما يكن من شيء فالرواية باللفظ أولى كما قال الإمام ابن حجر: ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه المضبوطة عن ناقله، وبتمامه دون التصرف فيه، نعم كتب الأطراف يُكتفى فيها ببعض الحديث مطلقاً وإن لم يُفد، وتقطع الحديث في الأبواب كما فعله البخاري^(٥).

هذا وقريب من رواية الحديث بالمعنى ما يسمى عند علماء الحديث باختصار الحديث وهو رواية لبعض الحديث الواحد دون بعض^(٦). وقد عرف ابن كثير اختصار الحديث بأنه الاقتصار في الرواية على بعض الحديث الواحد وحذف بعضه، ولم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور تعلقاً يغير معناه^(٧). وقال الإمام أبو إسحاق الشيرازي: الاختيار في الرواية أن يروي المخبر بلفظه^(٨).

المطلب الرابع: صور الرواية بالمعنى:

إذا أردنا أن نجمع خلاصة الصور التي تأتي عليها الرواية بالمعنى فيمكن إجمالها في ثلاث وهي كما قال ابن الأنباري^(٩):

١- أن يبدل اللفظ بمرادفه كالجلوس بالعود وهذا جائز.

٢- أن يظن دلالاته على مثل ما دل عليه الأول من غير أن يقطع بذلك، ولا خلاف في امتناع التبديل في هذه الصورة.

٣- أن يقطع بفهم المعنى، ويعبر عما فهم بعبارة يقطع بأنها تدل على ذلك المعنى الذي فهمه من غير أن تكون الألفاظ مترادفة فهذا موضع الخلاف والأكثررون على أنه متى حصل القطع بفهم المعنى مستنداً إلى اللفظ إما بمجرد أو إليه مع القرائن التحق بالمترادف.

المطلب الخامس: حكم رواية الحديث بالمعنى وفيه ستة مسائل:

المسألة الأولى: المجيزون للرواية بالمعنى:

قال جمهور السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والأصوليين بجواز الرواية بالمعنى إذا كان قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، سواء في ذلك المرفوع أو غيره، كان موجبه العلم أو العمل، وقع من الصحابي أو التابعي أو غيرهما، حفظ اللفظ أم لا، صدر في الإفتاء والمناظرة أو الرواية، أتى بلفظ مرادف أم لا، كان معناه غامضاً أو ظاهراً، حيث لم يتحمل اللفظ غير ذلك المعنى، وغلب على ظنه إرادة الشارع بهذا اللفظ ما هو موضوع له دون التجوز فيه والاستعارة^(١٠). وقد أشار لذلك الإمام العراقي في ألفيته حيث قال^(١١):

وليرو بالألفاظ من لا يعلم ** مدلولها وغيره فالمعظم

أجازوا بالمعنى ----- ** -----

وقال في شرحه: لا يجوز لمن لا يعلم مدلول الألفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها أن يروي ما سمعه بالمعنى دون اللفظ بلا خلاف بل يتقيد بلفظ الشيخ، فإن كان عالماً بذلك جازت له الرواية بالمعنى عند أكثر أهل الحديث والفقهاء والأصول. وكذلك أشار الإمام السيوطي في ألفيته مبيناً الأقوال الواردة عن أهل العلم في حكم الرواية بالمعنى فقال^(١٢):

----- وفي ** من يروي بالمعنى خلاف قد قفي
فالأكثر من جوزوا للعارف ** ثالثها يجوز بالمرادف
وقيل إن أوجب علماً الخبر ** وقيل إن ينس وقيل إن ذكر
وقيل في الموقوف وامنعه لدى ** مصنف وما به تعبد
قال شارحه الإمام الترمسي: ثبت في من يروي الحديث بالمعنى خلاف
بين العلماء على أكثر من خمسة أقوال:
الأول: الأكثر من السلف والخلف والفقهاء منهم الأئمة الأربعة جوزوا ذلك،
وإن كان الأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه، وهذا بالنسبة للعارف
بمدلولات الألفاظ ومواقع الكلام أي الأغراض والأحوال الداعية إلى إيراده على
وفقها ومقتضاها ولو كان هذا العارف غير صحابي.
الثاني: عدم جواز الرواية بالمعنى مطلقاً .
الثالث: يجوز ذلك إذا كان بالمرادف بأن يؤتى بلفظ بدل مرادفه مع بقاء
التركيب وموقع الكلام، وهذا القول للخطيب البغدادي.
الرابع: يجوز ذلك إن أوجب علماً أي اعتقاد الخبر لأن المعول على معناه، ولا
تجب مراعاة اللفظ، أما إن أوجب عملاً لم يجز.
الخامس: يجوز ذلك إن نسي لفظ الخبر بأن كان يحفظه فنسى لفظ وبقي معناه
مرتسماً في ذهنه لأنه قد تحمل اللفظ والمعنى معاً، وقد عجز عن أداء أحدهما
فيلزمه أداء الآخر لمصلحة تحصيل الحكم، أما إن لم ينس لم يجز له أن يورده
بغيره، وهذا القول للماوردي، وقد قال بعض المحققين: هذا القول هو الأولى
عندي حتى من القول الأول لأن المرء لو كان في غاية من الفصاحة والبلاغة
لا ينهض إلى التعبير عن ألفاظ من أوتي جوامع الكلم لما يؤدي معانيها أجمع،
بل لا يتصور أن يكون مساوياً لهذا في الجلاء والخفاء لا سيما وهو مفوت
للتبرك بألفاظ صاحب الشريعة، وفتح لأبواب الشك والشبهة في موارد السنة.

السادس: عكس القول السابق وهو الجواز إن ذكر اللفظ، وعدمه إن نسيه.
السابع: يجوز في الموقوف على الصحابي لا في المرفوع إليه صلى الله عليه وسلم.

الثامن: يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم، وهذا القول لأبي بكر بن العربي واحتج لذلك بأننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث والصحابة اجتمع فيهم أمران: الفصاحة جبلة، ومشاهدة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله. أ. هـ. مختصراً.

وقد صحح الإمام ابن الصلاح القول الأول من هذه الأقوال إذ قال: والأصح جواز ذلك في الجميع - أي الحديث وغيره - إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ^(١٣). وقد رجح الإمام السخاوي كذلك هذا القول فقال: والمعتمد الأول، وهو الذي استقر عليه العمل^(١٤). واختار الإمام الآمدي ذلك إذ يقول: المختار مذهب الجمهور، ويدل عليه النص والإجماع والأثر والمعقول^(١٥). وتابع هذا الرأي الخطيب البغدادي إذ قال: رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث غيره على المعنى جائزة عندنا إذا كان الراوي عالماً بمعنى الكلام وموضوعه، بصيراً ببلغات العرب ووجوه خطابها، عارفاً بالفقه واختلاف الأحكام، مميزاً لما يحيل المعنى وما لا يحيله، وكان المعنى أيضاً ظاهراً معلوماً، وأما إذا كان غامضاً فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى ويلزم إيراد اللفظ بعينه، وسياقه على وجهه^(١٦).

المسألة الثانية: شروط المجيزين للرواية بالمعنى:

اشترط المحدثون والأصوليون شروطاً لجواز الرواية بالمعنى تتلخص في الآتي^(١٧):

الأول: أن لا تكون الترجمة قاصرة على الأصل في إفادة المعنى.

الثاني: أن لا تكون فيها زيادة ولا نقصان.

الثالث: الإتيان بلفظ مرادف، كالجلوس مكان القعود، والعلم مكان المعرفة، والاستطاعة مكان القدرة، أو العكس بلا زيادة ولا نقصان، ولا بد للراوي في هذه الحالة أن يكون عالماً بالحقيقة والمجاز اللغويين، فإن علم أن قصد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ المجاز والاستعارة فلا يسوغ له أن يروي اللفظ مجرداً دون ذكر ما عرفه من قصده صلى الله عليه وسلم، وهذا في اللفظ الظاهر المعلوم، أما إن كان اللفظ غامضاً محتملاً كالمجمل والمشارك فلا يجوز للراوي روايته على المعنى لأن الراوي قد يخطئ في استخراج المحتمل من اللفظ النبوي ونحن غير مأمورين بتقليده وإن أصاب فيجب لذلك روايته إياه على اللفظ ليجتهد العلماء في القيام بمعناه اللهم إلا أن يقول الناقل العدل إني قد علمت ضرورة قصد النبي صلى الله عليه وسلم بالمحتمل من كلامه إلى كذا وكذا وأنه أراد ذلك بعينه دون غيره فيقبل قوله ويزول حكم الاجتهاد في معنى اللفظ.

الرابع: أن لا يكون الخبر من باب المتشابه كأحاديث الصفات، ووجهه السرخسي بأننا ابتلينا بالكف عن طلب المعنى فيه، فكيف يتصور نقله بالمعنى.

الخامس: أن لا يكون الخبر مما تعبدنا بلفظه كألفاظ الاستفتاح والتشهد، قال الشوكاني: هذا الشرط لا بد منه، وقيل إنه مجمع عليه.

السادس: شرط بعضهم أن يكون الخبر من الأحاديث الطوال، وأما الأحاديث القصار فلا يجوز روايتها بالمعنى. قال الشوكاني: ولا وجه لهذا.

السابع: شرط بعضهم أن لا يكون الخبر من جوامع الكلم، فإن كان من جوامع الكلم كقوله عليه الصلاة والسلام: (إنما الأعمال بالنيات)^(١٨) وقوله: (الحرب خدعة)^(١٩) وقوله: (العجماء جبار)^(٢٠) ونحو ذلك لم تجز الرواية بالمعنى.

الثامن: أن يكون مساوياً له في الجلاء والخفاء وإلا فيمتنع كقوله صلى الله عليه وسلم: (لا طلاق في إغلاق)^(٢١)، فلا يجوز التعبير عنه بالإكراه وإن كان هو معناه لأن الشارع لم يذكره كذلك إلا لمصلحة فيكل استنباطه للعلماء.

قال ابن الأثير^(٢٢): إغلاق بمعنى إكراه لأن المكروه مغلق عليه في أمره، ومضيق عليه في تصرفه، كما يغلق الباب على الإنسان، وقيل معناه: لا تغلق التطليقات في دفعة واحدة حتى لا يبقى منها شيء لكن يطلق طلاق السنة. المسألة الثالثة: أدلة المجيزين للرواية بالمعنى:

استند المجيزون للرواية بالمعنى على عدة أدلة لتأييد القول بجواز رواية الحديث بالمعنى، ولنبدأ أولاً بالأدلة النقلية ولنقتصر في الاستدلال بما صح منها^(٢٣)، ومن ذلك ما استدل به الإمام الشافعي وهو حديث: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافقرعوا ما تيسر منه)^(٢٤) قال الشافعي: فإذا كان الله لرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، معرفة منه بأن الحفظ قد يزل ليحل لهم قراءته، وإن اختلف اللفظ فيه، ما لم يكن اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه، وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلف اللفظ فيه لا يحل معناه، وقال بعض التابعين: لقيت أناساً من أصحاب رسول الله فاجتمعوا في المعنى، واختلفوا علي في اللفظ، فقلت لبعضهم ذلك، فقال: لا بأس ما لم يحل المعنى^(٢٥).

ومن الأدلة ما أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية^(٢٦) عن مكحول قال: دخلنا على واثلة بن الأسقع فقلنا يا أبا الأسقع حدثنا حديثاً سمعته من

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه وهم ولا نسيان فقال: هل قرأ أحدكم الليلة من القرآن شيئاً؟ قالوا: نعم. قال: فهل زدتم ألفاً أو واواً أو شيئاً؟ فقلت: إنا نزيد وننقص وما نحن بأولئك في الحفظ، فقال: هذا القرآن بين أظهركم وأنتم تدرسونه بالليل والنهار فكيف ونحن نحدث بحديث سمعناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين، وإذا حدثتكم على معناه فحسبكم.

وكذلك ما ورد عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعروة بن الزبير: يا بني إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه فقال لها: أسمعك منك على شيء ثم أعود فأسمعه على غيره فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك^(٢٧).

قال الإمام الغزالي: يدل على جواز ذلك للعالم الإجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ترادفها فلأن يجوز عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى، وكذلك كان سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم وكذلك من سمع شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى، وهذا لأننا نعلم أنه لا تعبد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق^(٢٨).

وقد احتج حماد بن سلمة على جواز الرواية بالمعنى بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه فرعون بألفاظ مختلفة في معنى واحد كقوله: بشهاب قبس، وبقبس، أو جذوة من النار، وكذلك قصص سائر الأنبياء عليهم السلام في القرآن، وقولهم لقومهم بالسنتهم المختلفة، وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى، وقد قال أبي بن كعب: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وقل للذين كفروا، والله الواحد الصمد)^(٢٩) فسمى السورتين الأخيرتين بالمعنى^(٣٠).

وقال الفخر الرازي: إنا نعلم بالضرورة أن الصحابة الذين رووا عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الأخبار ما كانوا يكتبونها في ذلك المجلس: وما كانوا يكررون عليها في ذلك المجلس بل كما سمعوها تركوها، وما ذكروها إلا بعد الأعصار والسنين، وذلك يوجب القطع بتعذر روايتها على تلك الألفاظ^(٣١). وقال الإمام الأمدي: المختار مذهب الجمهور، ويدل عليه النص والإجماع والأثر والمعقول^(٣٢). تبين من هذا المبحث أن المجيزين للرواية استدلوا بالكتاب والسنة والإجماع والقياس.

المسألة الرابعة: المانعون لرواية الحديث بالمعنى:

ذهب طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين وهو مذهب الظاهرية وبه قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائني، وأبو بكر الرازي من أصحاب أبي حنيفة وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما - وإليه ذهب محمد بن سيرين، والحسن البصري، والشعبي، وإبراهيم النخعي وغيرهم إلى أنه لا يجوز رواية الحديث إلا بلفظه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف، وإن خالف اللغة الفصيحة، سواء كان عالماً أو غير عالم^(٣٣).

ومما يدل على أن ابن عمر لا يجيز رواية الحديث بالمعنى ما أخرجه الخطيب البغدادي^(٣٤) عن يعفر بن زوذي قال سمعت عبيد بن عمير وهو يقص يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين) فقال ابن عمر: ويلكم لا تكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين)^(٣٥).

هذا ووجه الاستدلال بهذا الحديث على أن ابن عمر منع إبدال كلمة بكلمة هو أنه لم يقبل إبدال كلمة (الرابضة) بكلمة (العائرة) على الرغم من اتحادهما في المعنى الإجمالي للفظ. إذ معنى اللفظ الأول للحديث أن المنافق مثل الشاة التي تربض أي تقيم بين قطيعين من الغنم فهو مذبذب ليس له استقرار على حال، وأما رواية ابن عمر للحديث فمعناها أن المنافق مثل الشاة

العائرة أي المترددة بين قطيعين من الغنم لا تدري أيها تتبع^(٣٦). نستخلص من ذلك أن ابن عمر رضي الله عنهما منع الرواية بالمعنى على الرغم من التقاء اللفظين على معنى واحد، وذلك يدل على دقة تحريره اللفظ النبوي وعدم قبوله بدلاً. وقد قال القاضي عياض: ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يسقط من لا يحسن ممن يظن أنه ممن يحسن كما وقع للرواة كثيراً قديماً وحديثاً^(٣٧).

وقال الإمام الشوكاني في سرده لاختلاف المذاهب في الرواية بالمعنى: المذهب الثاني: المنع من الرواية بالمعنى مطلقاً بل يجب نقل اللفظ بصورته من غير فرق بين العارف وغيره، وهكذا نقله القاضي عن كثير من السلف وأهل التحري في الحديث، ونقله الجويني والقشيري عن معظم المحدثين، ونقله ابن السمعاني عن عبدالله بن عمر وجماعة من التابعين منهم ابن سيرين. ثم قال بعد ذلك: ولا يخفى ما في المذهب من الحرج البالغ أو المخالفة لما كان عليه السلف والخلف من الرواية كما تراه في كثير من الأحاديث التي يرويها جماعة فإن غالبها ألفاظ مختلفة مع الاتحاد في المعنى المقصود بل قد ترى الواحد من الصحابة فمن بعدهم يأتي في بعض الحالات بلفظ في رواية وفي أخرى بغير ذلك اللفظ مما يؤدي معناه وهذا أمر لا شك فيه^(٣٨). قلت: وكلام الإمام الشوكاني صريح في أنه ليس من أنصار مذهب القائلين بمنع الرواية بالمعنى مطلقاً.

هذا وقال الإمام ابن العربي: هذا الخلاف - أي في جواز رواية الحديث بمعناه وعدم جوازه - إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم، وأما من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى وإن استوفى ذلك المعنى، فإننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، إذ كل أحد إلى زماننا هذا قد بدل ما نقل، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رواه، فيكون خروجاً من الإخبار بالجملة والصحابة بخلاف ذلك فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة إذ جبلتهم عربية ولغتهم سليقة والثاني: أنهم شاهدوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله وليس من أخبر كمن عاين ألا تراهم يقولون في كل حديث: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا ولا يذكرون لفظه وكان ذلك خبراً صحيحاً ونقلأ لازماً وهذا لا ينبغي أن يستريب فيه منصف لبيانه^(٣٩).

يؤخذ من كلام ابن العربي أنه ممن يمنع الرواية بالمعنى الآن، إذ أنه قصر جواز ذلك على عصر الصحابة وفي الصحابة أنفسهم وعلى ذلك يعتبر من المؤيدين لمذهب المنع - والله أعلم.

المسألة الخامسة: أدلة المانعين لرواية الحديث بالمعنى والجواب عنها:

استند المانعون لرواية الحديث بالمعنى على أدلة نقلية وعقلية لإثبات حجتهم، فمن ذلك ما رواه البخاري عن البراء بن عازب قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به). قال فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت: ورسولك قال: (لا ونبيك الذي أرسلت)^(٤٠).

قال الإمام النووي: احتج بعض العلماء بهذا الحديث لمنع الرواية بالمعنى والجمهور على جوازها من العارف، ويجيبون عن هذا الحديث بأن المعنى هنا مختلف ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، وقد اختلف العلماء في سبب إنكاره صلى الله عليه وسلم ورده اللفظ، فقيل: إنما رده لأن قوله آمنت

برسولك يحتمل غير النبي صلى الله عليه وسلم من حيث اللفظ، واختار المأزري وغيره أن سبب الإنكار أن هذا ذكر ودعاء فينبغي فيه الاختصار على اللفظ الوارد بحروفه، وقيل: لأن قوله: ونبيك الذي أرسلت فيه جزالة من حيث صنعة الكلام، وفيه جمع النبوة والرسالة^(٤١).

وقال الإمام العراقي: ليس في هذا الحديث دليل على منع الرواية بالمعنى لأن ألفاظ الأذكار توقيفية، وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره، ولعله أراد أن يجمع بين اللفظين في موضع واحد^(٤٢).

وقال ابن حجر العسقلاني: قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى وقال غيره: ليس فيه حجة على منع ذلك، لأنه ربما أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازاً ممن أرسل بغير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة، فلعله أراد تخلص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول، لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً^(٤٣).

ومن الأدلة النقلية التي استند عليها المانعون للرواية بالمعنى قوله صلى الله عليه وسلم: (نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فربَّ مبلغ أوعى من سامع)^(٤٤). ومعنى (رُبَّ مبلغ أوعى من سامع) أي أنه قد يقع قليلاً أن يكون يكون مُبلِّغ عني أفهم لما أقول من سامع مني^(٤٥). قال الإمام ابن العربي: في هذا الحديث خمس فوائد:

الأولى: هذا دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم لحامل علمه ولا بد بفضل الله نيل بركته.

الثانية: وعده بالنصرة للمبلغ، وحث على التبليغ، وحض على الإنذار به.

الثالثة: يشترط الوعي، ثم الحفظ بعد الإصغاء.

الرابعة: التبليغ وهو فرض كفاية، والإصغاء فرض عين، والوعي والحفظ

يتركبان على معنى ما يسمع، فإن كان مما يخصه تعين عليه أمره كله، وإن كان يتعلق بغيره، أو به وبغيره كان التعلم فرض عين والتبليغ فرض كفاية.

الخامسة: ينبغي تبليغه بلفظه لوجهين:

أحدهما: قد ورد في بعض طرق الحديث فأداها كما سمعها.

ثانيهما: أنه إذا أداها كما فهمها أسقط الاجتهاد عمن يأتي بعد ذلك، وزالت فائدة الحديث في قوله (فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) وهذا بيان بالغ في أن نقل الحديث على المعنى لا يجوز وإن اعتقد الناقل فيه أنه لم يحذف منه معنى^(٤٦).

قال الإمام الفخر الرازي في الجواب عن هذا الوجه في الاستدلال بالحديث السابق: إن من أدى تمام معنى كلام الرجل، فإنه يوصف بأنه أدى كما سمع وإن اختلفت الألفاظ، وكذا الشاهد والترجمان يقع عليهما الوصف بأنهما أديا كما سمعا، وإن كان لفظ الشاهد خلاف لفظ المشهود عليه ولغة المترجم غير لغة المترجم عنه^(٤٧).

وقال الإمام الأمدي: من نقل معنى اللفظ من غير زيادة ولا نقصان يصح أن يقال: أدى ما سمع كما سمع، ولهذا يقال لمن ترجم إلى لغة ولم يغير المعنى: أدى ما سمع كما سمع، ويدل على أن المراد من الخبر إنما هو نقل المعنى دون اللفظ ما ذكره صلى الله عليه وسلم من التعليل، وهو اختلاف الناس في الفقه، إذ هو المؤثر في اختلاف المعنى، وأما الألفاظ التي لا يختلف اجتهاد الناس في قيام بعضها مقام بعض فذلك مما يستوي فيه الفقيه والأفقه، ومن ليس بفقيه، ولا يكون مؤثراً في تغيير المعنى^(٤٨).

وقال الخطيب البغدادي: هذا الحديث حجة عليهم لأنه صلى الله عليه وسلم قد علل فيه ونبه على ما يقول بقوله: (فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) وكأنه قال: إذا كان المبلِّغ أَوْعَى من السامع وأفقه، وكان السامع غير فقيه، ولا ممن يعرف المعنى وجب عليه تأدية اللفظ، ليستنبط معناه العالم الفقيه، وإلا فلا وجه لهذا

التعليل إن كان حال المبلغ والمبلغ سواء، على أن رواية هذا الخبر نفسه قد رَوَاهُ على المعنى، فقال بعضهم: (رحم الله) مكان (نضر الله) و (من سمع) بدل (امرأاً سمع) وروى (مقالتي) بدل (منا حديثاً) و (بلغه) مكان (أداه) وألفاظ سوى هذه متغايرة تضمنها هذا الخبر، والظاهر يدل على أن هذا الخبر نُقِلَ على المعنى فلذلك اختلفت ألفاظه وإن كان معناه واحداً^(٤٩).

وقد أجاب الإمام أبو إسحاق الشيرازي عن هذا الاستدلال بقوله: حضَّ صلى الله عليه وسلم على الرواية باللفظ على سبيل الاستحباب لا الوجوب، وعندنا أن ذلك هو الأولى والدليل عليه أنه رغب فيه بالدعاء ولم يتوعد على تركه^(٥٠). وقرر ذلك الإمام القاسمي إذ يقول: لو سلَّم أن الأداء كما سمع مقصور على نقل اللفظ، فلا دلالة في الحديث على عدم الجواز، غايته أنه دعاء للنقل باللفظ لكونه أفضل، ولا نزاع في الأفضلية^(٥١).

هذا ومما احتج به المانعون: أن الاتفاق حاصل على ورود الشرع بأشياء قصد فيها الأتيان باللفظ والمعنى جميعاً نحو التكبير والتشهد والأذان والشهادة، وإذا كان كذلك أمكن أن يكون المطلوب بالحديث لفظه ومعناه جميعاً^(٥٢). وقد ردَّ هذا الوجه في الاحتجاج بأن هذا صحيح في الأمور المتعبد بألفاظها بخلاف الرواية بالمعنى فيما سوى ذلك، فإن القصد العلم بمراد الشرع، وذلك يحصل بفهم المعنى بأي لفظ كان، ففرَّق بين ما كان قصد الشرع التعبد بلفظه، وبين ما قصد الشرع العمل به الاستجابة له بأي لفظ كان^(٥٣).

المسألة السادسة: ما يقال عقب الحديث المروي بالمعنى:

من الأمور التي ينبغي لمن يروي الحديث بالمعنى القيام بها هو أن يأتي بلفظ يشعر أنه روى الحديث بالمعنى كأن يقول بمعناه أو نحوه أو كما قال وغير ذلك مما يفيد أنه لم يرو الحديث بلفظه وإلى ذلك أشار الإمام العراقي في ألفيته بقوله:

وليفل الراوي بمعنى أو كما * * قال ونحوه كشك أبيهما

وقال في شرحه: ينبغي لمن روى بالمعنى أن يقول: أو كما قال، أو نحو هذا وما أشبه ذلك، كمسألة ما إذا شك القارئ أو الشيخ في لفظة أو أكثر فقرأها على الشك فإنه يحسن أن يقول: أو كما قال^(٥٤). وقال الخطيب البغدادي: قد كان الصحابة رضوان الله عليهم من يتبع روايته الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول: أو نحوه، أو شكله، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، والصحابة أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر^(٥٥).

وقد أخرج ابن ماجة بإسناده إلى عمرو بن ميمون قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيت فيه. قال: فما سمعته يقول لشيء قط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فنكس فنظرت إليه وهو قائم محلة أزارار قميصه قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك^(٥٦). وقد وقع ذلك من ابن مسعود هيباً للحديث، وخوفاً من الخطأ عليه صلى الله عليه وسلم، (واغرورقت) أي: غرقنا بالدموع وامتلاًنا به، وفي رواية أنه أرعد وأرعدت ثيابه، وجعل العرق يتحادر على جبهته، وعلته كآبة، ورؤي وهو ينتفض انتفاضة السعة^(٥٧).

وقال ابن الصلاح: ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول: أو كما قال، أو نحو هذا، وما أشبه ذلك من الألفاظ، وإذا اشتبه على القارئ فيما يقرأه لفظة فقرأها على وجه يشك فيه ثم قال: (أو كما قال) فهذا حسن وهو الصواب في مثله، لأن قوله: (أو كما قال) يتضمن إجازة من الراوي وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان، ثم لا يشترط أفراد ذلك بلفظ الإجازة^(٥٨). وكذلك قال السيوطي في ألفيته:

وقل أخيراً أو كما قال وما ** أشبه كالشك فيما أبهما

قال شارحه الترمسي: أي قل أيها الراوي للحديث بالمعنى عقب الحديث (أو كما قال صلى الله عليه وسلم) في المرفوع، (أو كما قال رضي الله تعالى عنه) في الموقوف وما أشبهه كنعوه وشبهه وغيرهما من الألفاظ، فقد كان كثير من الصحابة وغيرهم من السلف يفعلون ذلك مع أنهم أعلم الناس بمعاني الكلام حذراً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر^(٥٩).
نخلص من هذا المطلب إلى أهمية التدقيق والتحري في الرواية بالمعنى، والتزام الحيطة فيها، فقد التزم بذلك من هم أعلم الناس بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، فمن سواهم أولى وأجدر وأحرى.

المبحث الثاني:

تطبيقات الرواية بالمعنى على بعض الأحاديث وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حديث (بني الإسلام على خمس):

من الأحاديث التي وقع فيها اختلاف في الرواية بالنقد والتأخير بسبب أنه في إحدى الروايات مروي بالمعنى حديث ابن عمر ولفظه في البخاري (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان)^(٦٠).

ولفظه في مسلم في إحدى رواياته: (بني الإسلام على خمس: على أن يوحد الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان والحج) فقال رجل: الحج وصيام رمضان؟ قال: لا، صيام رمضان والحج. هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٦١). قال أبو العباس القرطبي في شرحه للحديث: حديث ابن عمر قد روي من طرق، ففي بعضها (شهادة أن لا إله إلا الله) وفي بعضها (على أن تعبد الله وتكفر بما دونه) فالأولى نقل للفظ، والأخرى نقل بالمعنى، والأصل نقل اللفظ وهو المتفق عليه، وقد وقع في بعض الروايات في الأصل

تقديم الحج على الصوم وهي وهم والله أعلم، لأن ابن عمر لما سمع المستعبد يقدم الحج على الصوم وزجره ونهاه عن ذلك، وقدم الصوم على الحج وقال: هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يكون محافظة النبي صلى الله عليه وسلم على ترتيب هذه القواعد لأنها نزلت كذلك: الصلاة أولاً ثم الزكاة، ثم الصوم، ثم الحج، ويحتمل أن ذلك لإفادة الأوكد فالأوكد، فقد يستتبط الناظر في ذلك الترتيب تقديم الأوكد على ما هو دونه إذا تعذر الجمع بينهما كمن ضاق عليه وقت الصلاة، وتعين عليه في ذلك الوقت أداء الزكاة لضرورة المستحق فيبدأ بالصلاة، أو كما إذا ضاق وقت الصلاة على الحاج فيتذكر العشاء الآخرة وقد بقي عليه من وقت صلاة العشاء الآخرة ما لو فعله فاتته الوقوف بعرفة، فقد قال بعض العلماء: إنه يبدأ بالصلاة وإن فاتته الوقوف بعرفة نظراً لما ذكرناه، وقيل يبدأ بالوقوف للمشقة في استئناف الحج، ومن ذلك لو أوصى رجل بزكاة فرط في أدائها وبكفارة فطر من رمضان، وضاق الثلث عنهما بدأ بالزكاة أولاً لأوكديتها على الصوم، وكذلك لو أوصى بكفارة الفطر وبهدي واجب في الحج قدم كفارة الفطر وهذه المسألة على أصل الإمام مالك فإن ذلك كله يخرج من الثلث، وأما من ذهب إلى أن ذلك يخرج من رأس المال فلا تفريع على ذلك بشئ^(٦٢). قال الإمام القاضي عياض: قال الإمام - يعني المأزري: يحتمل أن يكون مشاحة ابن عمر في هذا لأنه كان لا يرى نقل الحديث بالمعنى وإن أداه بلفظ يحتمل أو يكون يرى الواو توجب الترتيب، فيجب التحفظ على الرتبة المسموعة من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يتعلق بذلك أحكام فقد يستدل على تقديم إطعام الفطر في رمضان على الهدايا الواجبة في الحج إذا أوصى بها وضاق الثلث عنهما بهذه التقدمة الواقعة في الحديث لإشعارها بأن ما قُدِّم أكد، والمعتبر في الوصايا تقديم الآكد^(٦٣).

وقال عياض: وقد يكون رد ابن عمر على الرجل إلى تقديم رمضان

لتقدم فريضة رمضان على فريضة الحج، فجاء بالفرائض على نسقها في التاريخ^(٦٤). وقال الحافظ ابن حجر: وقع هنا تقديم الحج على الصوم، وعليه بنى البخاري ترتيبه، ولكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج، ففي هذا إشعار بأن رواية حنظلة في البخاري مروية بالمعنى إما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس، أو حضر ذلك ثم نسيه، وفي رواية مسلم طريق من حنظلة بتقديم الصوم على الحج، ولأبي عوانة من وجه آخر عن حنظلة أنه جعل صوم رمضان قبل، فتتويعه دال على أنه روى بالمعنى^(٦٥).

قال الإمام النووي: قال ابن الصلاح: محافظة ابن عمر رضي الله عنهما على ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهيه عن عكسه تصلح حجة لكون الواو تقتضي الترتيب، ومن قال: لا تقتضي الترتيب وهو المختار وقول الجمهور فله أن يقول: لم يكن ذلك لكونها تقتضي الترتيب، بل لأن فرض صوم رمضان نزل في السنة الثانية من الهجرة، ونزلت فريضة الحج سنة ست، وأما رواية تقديم الحج فكأنه وقع ممن كان يرى الرواية بالمعنى، ويرى أن تأخير الأول أو الأهم في الذكر شائع في اللسان فتصرف فيه بالتقديم والتأخير لذلك مع كونه لم يسمع نهي ابن عمر رضي الله عنهما عن ذلك^(٦٦).

هذا وقد ذكر العلامة شبير أحمد العثماني في شرحه لهذا الحديث كلاماً إشارياً في غاية اللطافة يجدر بنا أن نورده مختصراً فقال: إن الصوم والحج عند المحققين عبادتان جماليتان نشأتا من صفة الجمال لله سبحانه وتعالى، كما أن الصلاة والزكاة من مقتضيات صفة الحكومة، فحقيقة الصوم هو كسر شهوتي البطن والفرج، والإمساك عن الأكل والشرب والجماع، وهذه الثلاثة هي شلصة الدنيا وملاك الغفلة عن الله، وسائر الكائنات إما من أسبابها، أو

معداتنا، أو مبادئها، أو مكملاتها، أو معيناتها أو ثمراتها، أو توابعها بالذات، أو بواسطة، أو بوسائط، فالصوم أول منزلة من منازل الحب الإلهي، ولما ترك الصائم جميع ما سوى الله تعالى، وأقام البيئة على تجنبه عن سائر الشواغل، وتبرئه من كل حول نفساني، فلا بد له حينئذٍ من السير إلى ديار محبوبه الحقيقي، والذهاب إلى بيته الشريف، وهذا هو الحج فهو المنزلة الثانية من منازل الحب الإلهي، فالصوم تخلية، والحج تخلية، والتخلية بعد التخلية، ولعل لهذه الدقيقة نزل فرض صوم رمضان سابقاً على فريضة الحج، واتصل بداية أشهر الحج بنهاية شهر رمضان، ورد ابن عمر على الرجل في الحديث لعدم مبالاته بالتقديم والتأخير الذكرين المشتملين في أكثر الأحيان على الإشارات الدقيقة المعلومة عند أهل المعرفة والفقه^(٦٧).

نخلص مما سبق ذكره من أقوال أهل العلم إلى ترجيح القول بأن رواية تقديم الحج على الصوم كانت بالمعنى، وقد علمنا من خلال تلك الأقوال الآثار الفقهية التي تترتب على ذلك، وعلمنا كذلك حرص الصحابة على المحافظة على الألفاظ التي تلقوها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك دحض لشبه الزائغين، وتفويض لأركان الطاعنين في سنة سيد الأولين والآخرين.

المطلب الثاني: حديث (... فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا):

من الأحاديث التي تدخل في نطاق هذا البحث حديث إتمام ما فات المصلي من صلاته مع الإمام ومن حديث أبي هريرة وأبي قتادة، ولنكتفٍ بإيراد رواية أبي هريرة وهي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا)^(٦٨) وفي رواية: (فصلوا ما أدركتم واقضوا ما سبقكم)^(٦٩). قال الإمام أبو العباس القرطبي: اختلف العلماء في الإتمام والقضاء المذكورين في هذا الحديث هل هما بمعنى واحد؟ أو بمعنىين؟ ويترتب على هذا

الخلاف خلاف فيما يدركه الداخل، هل هو أول صلاته؟ أو آخرها؟ على ثلاثة أقوال:

أحدهما: أنه أول صلاته، وأنه يكون بانياً عليه في الأفعال والأقوال، وإليه صار جمهور السلف والعلماء.

ثانيها: أنه آخر صلاته وأنه يكون قاضياً في الأقوال والأفعال، وهو مذهب أبي حنيفة.

ثالثها: أنه أول صلاته بالنسبة إلى الأفعال فيبني عليها وآخرها بالنسبة إلى الأقوال فيقضيهما، وكأن هذا جمع بين الخبرين، وهذه الأقوال الثلاثة مروية عن مالك وأصحابه، وسبب الخلاف ما أشرنا إليه^(٧٠). يؤخذ من كلام القرطبي أن منشأ الخلاف الفقهي لهذه المسألة مبني على اختلاف الروايين، وهو بذلك من آثار الرواية بالمعنى في فهم الحديث الشريف إذ إن هذا الاختلاف الفرعي في المسائل الفقهية مرده إلى فهم لفظين مختلفين في روايات الحديث وهما الإتمام والقضاء.

وقال الإمام النووي: فيه النذب الأكيد إلى إتيان الصلاة بسكينة ووقار والنهي عن إتيانها سعيًا، والحكمة في إتيانها بسكينة والنهي عن السعي أن الذهاب إلى صلاة عامد في تحصيلها، ومتحصل إليها، فينبغي أن يكون متأدباً بآدابها وعلى أكمل الأحوال، وهذا في قوله صلى الله عليه وسلم: (فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) فيه تنبيه وتأكيد لئلا يتوهم متوهم أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوت بعض الصلاة، فصرح بالنهي وإن فات من الصلاة ما فات، وبين ما يفعل فيما فات، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (وما فاتكم) دليل على جواز قول: فاتت الصلاة وأنه لا كراهة فيه وبهذا قال جمهور العلماء^(٧١).

وقال الإمام ابن حجر: الحاصل أن أكثر الروايات وردت بلفظ (فأتموا) وأقلها بلفظ (فأقضوا) وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء

مغايرة لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظه منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالباً لكنه يطلق على الأداء أيضاً، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فإنهم قالوا: إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فاتته من قراءة السورة مع أم القرآن في الرباعية، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين^(٧٢).

هذا ومزيداً من الإيضاح فالسكينة والوقار اسمان لمسمى لأن السكينة من السكون، والوقار من الاستقرار والتثاقل وهما بمعنى واحد، وقد علل ملازمة الوقار بأن الماشي إلى الصلاة هو في الصلاة ومعناه أنه لما خرج من بيته إلى المسجد يريد الصلاة كان له حكم الداخل في الصلاة من الوقار حتى يتم له التشبه به، فيحصل له ثوابه^(٧٣). وقد قيل بأن بينهما فرقاً وأن السكينة التأنى في الحركات واجتناب العبث ونحو ذلك، والوقار في الهيئة، وغض البصر وخفض الصوت، والإقبال على طريقه بغير التفات ونحو ذلك^(٧٤).

نخلص من خلال هذا المبحث إلى أن الرواية بالمعنى كان لها أثر واضح في فهم الحديث الشريف، وفي توجيه الآراء الفقهية المذهبية.

المطلب الثالث: حديث: (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه ...):

يعد هذا الحديث المشار إلى طرفه في صدر المبحث مما له علاقة بموضوع بحثنا وهو رواية الحديث بالمعنى، من حيث أن هناك رواية من روايات الحديث رويت بالمعنى فترتب على ذلك خلاف في فهم النص النبوي ولفظ هذا الحديث كما هو في رواية مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته)^(٧٥). قال الإمام النووي: قوله صلى الله عليه وسلم (فإن الله خلق آدم على صورته) هو من أحاديث الصفات، فمن العلماء من يمسك عن تأويلها

ويقول نؤمن بأنها حق، وأن ظاهرها غير مراد ولها معنى يليق بها، وهذا مذهب جمهور السلف وهو أحوط وأسلم، والثاني أنها تتأول على حسب ما يليق بتنزيه الله تعالى وأنه ليس كمثله شيء^(٧٦). وقال المأزري: هذا الحديث بهذا اللفظ ثابت، ورواه بعضهم أن الله خلق آدم على صورة الرحمن وليس بثابت عند أهل الحديث، وكأن من نقله رواه بالمعنى الذي وقع له، وغلط في ذلك^(٧٧). وقال الإمام أبو العباس القرطبي: معنى (قاتل) ضرب، وأصل المقاتلة المدافعة، والمراد بالأخوة هنا أخوة الآدمية، فإن الناس كلهم بنو آدم، ودل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (فإن الله خلق آدم على صورته) أي على صورة وجه المضروب، فكأن اللطم في وجه أحد ولد آدم لطم وجه أبيه آدم، وعلى هذا يحرم لطم الوجه على المسلم والكافر، وهذا هو ظاهر الحديث، ولا يكون في الحديث إشكال يوهم في حق الله تشبيهاً، وإنما أشكل ذلك على من أعاد الضمير في صورته على الله تعالى، وذلك ينبغي ألا يصار إليه شرعاً ولا عقلاً، أما العقل فيحيل الصورة الجسمية على الله تعالى، وأما الشرع فلم ينص على ذلك نصاً قاطعاً، ومحال أن يكون ذلك^(٧٨).

وقال الشيخ محمد تقي العثماني: ويظهر لي وجه آخر في تفسير هذا الحديث - والله أعلم - وهو أن الضمير يعود على الله سبحانه وتعالى، ولكن الإضافة في (صورته) إضافة الشيء إلى فاعله، فالمراد منها ليس صورة الله التي تصور بها فهذا المعنى لا يليق به تعالى، ولكن الإضافة في (صورته) إضافة الشيء إلى فاعله، فالمراد منها الصورة التي صورها وخلقها، والمقصود أن الله تعالى خلق آدم على صورته التي صورها حسب مشيئته وحكمته، فلا يجوز لإنسان أن يشوهها باللطم والضرب، وإنما خصَّ الوجه بهذا الحكم مع أن جميع الأعضاء مصورة من الله سبحانه وتعالى، لأن الوجه أبرز ما يمتاز به إنسان عن آخر فكان معنى التصوير فيه أبلغ وأظهر، وعلى هذا لا يحتاج

الحديث إلى تأويل أو توقف، وإلا فهو من المتشابهات التي الأسلم في مثلها السكوت والتوقف^(٧٩).

وقال الإمام العيني في شرحه للحديث: قد يُقال هو - أي ضمير الهاء - عائد إلى الله تعالى، ولكن الصورة هي الهيئة وذلك لا يصح إلا على الأجسام وهذا محال عليه تعالى، فيكون معنى الصورة الصفة كما يقال: عرفني صورة هذا الأمر أي صفته، يعني خلق آدم على صفته أي حياً عالماً سميعاً بصيراً مهكماً، وإن تباينت صفات الخالق والمخلوق، وقيل هو إضافة تشريفية نحو بيت الله، وروح الله، لأنه ابتدأها لا على مثال سابق بل بمحض الاختراع فشرفها بالإضافة إليه^(٨٠). نخلص من هذا البحث أن الرواية الثانية التي جاءت على المعنى في هذا الحديث تفرع عنها خلاف كان له أثره لا سيما في الجانب العقدي وبناء على ذلك من العلماء من سلك مسلك السلف في موقفهم من النصوص المتشابهة وهو التفويض، ومنهم من سلك طريقة الخلق وهو التأويل غير أن القاسم المشترك بينهما هو تنزيه الله تعالى عن صفات الحوادث واعتقاد أن المعنى الظاهر الذي لا يليق به تعالى غير مراد قطعاً.

الخاتمة:

حمداً لمن مَنَّ علينا بالنعمة الوافرة، والعطايا الباطنة والظاهرة، وشكراً لمن آلاؤه تترى، وصلاةً وسلاماً على من جاءنا بالبشرى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين. وبعد

ففي ختام هذا البحث يجدر بنا التعرض لأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

أما النتائج فيمكن إجمالها في الآتي:

- الجمهور يجيزون الرواية بالمعنى بشرط معرفة دلالات الألفاظ ومقاصدها.
- الأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه.

- من شروط المجيزين للرواية بالمعنى الإتيان بلفظ مرادف، وأن لا يكون الخبر من باب المتشابه، وأن لا يكون الخبر مما تعبدنا بلفظه.
- ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يقول عقبه: (بمعناه) أو (نحوه) أو أي لفظ يشعر أنه روى الحديث بالمعنى.
- حديث (بني الإسلام على خمس) المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما فيه رواية بالمعنى ترتب عليها أثرٌ واضحٌ في فهم الحديث ودلالة ألفاظه.
- حديث (...فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) ترتب على اختلاف ألفاظه تفريعٌ فقهيٌّ، وأثر في فهم الحديث.
- حديث (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجئ بوجهه...) ترتب على رواية أحد ألفاظه بالمعنى أثرٌ في فهم الحديث وتوجيهه بين أهل السنة والجماعة وبين المجسمة.

أما التوصيات فأوصي نفسي والمسلمين بتقوى الله، وطلب العلم النافع ونبذ الهوى والعصبية، وأن يجتهد الباحثون في إبراز الدور المهم الذي يحتاج له الناس عموماً والمسلمون خصوصاً في التأصيل والتأسيس لمعاني ديننا الحنيف بإخضاع الأهواء والانتماءات والعصبية لأحكام الشرع عبر بوابة الكتاب والسنة وباقي الأصول التي اعتمد عليها أهل العلم في الاستدلال على الأحكام الشرعية والعقدية والسلوكية.

وفي الختام أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والهدى والرشاد، إنه حسبي وعليه الاعتماد. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أحكام القرآن للإمام أبي بكر العربي (ت: ٥٤٣هـ) دار الفكر - بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- ٢- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي- دار الفكر- بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام محمد بن علي الشوكاني - دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير - دار الفكر بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٥- تحفة الأحوذى بشرح جامع الإمام الترمذى للإمام أبي العلا محمد بن عبدالرحمن المباركفوري، ومعه سنن الترمذى للحافظ أبي عيسى الترمذى - دار الفكر، لبنان ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للإمام السيوطى - دار الفكر- بيروت، لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٧- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٨- الرسالة للإمام الشافعى - دار الفكر - بيروت - لبنان ١٣٠٩هـ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
- ٩- رواية الحديث بالمعنى وأثرها فى الحديث والفقه واللغة والنحو والتصريف للدكتور رضا بن زكريا - مكتبة الإيمان - مصر، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ١٠- سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١١- سنن الترمذى للحافظ أبي عيسى الترمذى، دار الفكر - بيروت، لبنان، ومعه تحفة الأحوذى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٢- سنن النسائى للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائى - دار الحديث - القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣- سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجة، شركة الطباعة السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، حققه محمد مصطفى الأعظمى.
- ١٤- سنن الدارمى للإمام الحافظ أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدرامى - ومعه فتح المنان، دار البشائر الإسلامية - بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- ١٥- شرح اللمع في أصول الفقه للإمام الشيرازي - دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م تحقيق: عبدالمجيد التركي.
- ١٦- شرح النووي على صحيح مسلم للإمام النووي - دار الفكر، بيروت - لبنان ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٧- صحيح البخاري للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري - مكتبة الصفا - مصر، ط ١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٨- صحيح مسلم للإمام أبي الحجاج مسلم القشيري النيسابوري - دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٩- عارضة الأحوزي بشرح جامع الترمذي للإمام أبي بكر العربي - دار الفكر بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٠- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني، دار الفكر - لبنان.
- ٢١- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني - المكتبة السلفية - القاهرة - مصر، ط ٣ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٢- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين عبدالرحيم الحسين العراقي، دار الفكر - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي - دار الكتب العلمية - لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٤- فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم للشيخ شبير أحمد العثماني ومعه تكملة فتح الملهم للشيخ محمد تقى العثماني - دار القلم - دمشق - سوريا ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٥- فتح المنان إلى شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن للسيد أبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٦- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث للإمام جمال الدين القاسمي، دار النفائس - بيروت/ ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٧- كشاف اصطلاحات الفنون للعلامة محمد على التهانوي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٨- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٢٩- لسان العرب للعلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور - دار الفكر - بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ٣٠- المحصول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣١- المستصفي من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) دار الفكر - بيروت - لبنان. بدون تاريخ.
- ٣٢- معجم علوم الحديث النبوي للدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الخميسي، دار الأندلس الخضراء - السعودية - الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٣٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي - دار ابن كثير- دمشق - سوريا، ط٤، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٣٤- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للإمام أبي عمرو عثمان الشهرزوري المعروف بابن الصلاح - دار الفكر - بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٥- منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر للشيخ محمد محفوظ الترمسي - دار الفكر - بيروت، لبنان - ط٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٦- نهاية النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني، المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٣٧- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام ابن الأثير الجزري-دار الباركة المكرمة.
- ٣٨- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر للإمام المناوي، مكتبة الرشد- السعودية - الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م تحقيق د. المرتضى الزين.

الهوامش

- (١) لسان العرب لابن منظور ٣٤٨/١٤ بتصرف.
- (٢) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام السيوطي ص ٢١٩.
- (٣) انظر كشف اصطلاحات الفنون للإمام التهانوي ٢٧٨/٢.
- (٤) انظر معجم علوم الحديث النبوي ص ١١٧.
- (٥) انظر نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني ص ٧٨. وكذلك انظر اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي (١٢٢/٢).
- (٦) انظر تدريب الراوي للسيوطي ص ٣٠٢ بتصرف.
- (٧) انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص ١٠١).
- (٨) انظر شرح اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي (٣٧٥/٢).
- (٩) انظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ص ١٠٨، ١٠٩ باختصار.
- (١٠) انظر شرح فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ٢٠٨/٢، وتدريب الراوي ص ٢٩٩.
- (١١) انظر ألفية الحديث للإمام زين الدين العراقي البيت رقم ٦٣٢ وتاليه مع شرحه فتح المغيث ص ٢٦٠، ٢٦١ للعراقي كذلك.
- (١٢) انظر ألفية السيوطي مع شرحها منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر للإمام محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي ص ١٥٨ - ١٦٠ بتصرف واختصار.
- (١٣) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٠٥.
- (١٤) انظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ٢١٣/٢.
- (١٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام للإمام الآمدي ٢٤٣/٢.
- (١٦) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ٢٤٠.
- (١٧) انظر المحصول في علم الأصول للإمام فخر الدين الرازي ٤٦٧/٤، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٨٠، وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني ص ١٠٧، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ٢٠٩/٢، ٢١٠.
- (١٨) الحديث أخرجه البخاري في (١) كتاب بدء الوحي (١) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٩/١ حديث رقم ١ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم في (٣٣) كتاب الإمارة (٤٥) باب قوله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات) ... إلخ ٦٣/١٣ حديث رقم ١٩٠٧ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١٩) الحديث أخرجه البخاري في (٥٦) كتاب الجهاد والسير (١٥٧) باب الحرب خدعة ٦٦/٢ حديث رقم ٣٠٣٠ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وأخرجه مسلم في (٣٢) كتاب الجهاد والسير (٥) باب جواز الخداع في الحرب ٣٨/١٢ حديث رقم ١٧٣٩ عن جابر رضي الله عنه.

(٢٠) الحديث أخرجه البخاري في (٢٤) كتاب الزكاة (٦٦) باب في الركاز الخمس ٣٣١/١ حديث رقم ١٤٩٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم في (٢٩) كتاب الحدود (١١) باب جرح العجماء ... إلخ ١٨٦/١٠ حديث رقم ١٧١٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والعجماء بالمد هي كل حيوان سوى الآدمي وسميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم والجبار بضم الميم وتخفيف الباء: الهدر. انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٦/١٠.

(٢١) الحديث أخرجه أبوداود في (٧) كتاب الطلاق (٨) باب في الطلاق على الغلط ١٢٤/٢ حديث رقم ٢١٩٣ عن عائشة رضي الله عنها.

(٢٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/٣٧٩، ٣٨٠.

(٢٣) إشارة إلى أنه قد وردت أحاديث غير الذي أوردناه في الاستدلال إلا أنها لا ترقى للاحتجاج بها منها ما أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية - باب ذكر الحجة في إجازة رواية الحديث على المعنى ص ١٨١ عن عبد الله بن كيمة الليثي قال: قلنا يا رسول الله إنا نسمع منك الحديث فلا نقدر على تأديته كما سمعنا قال: (إذا لم تحرموا حلالاً ولا تحلوا حراماً وأصبتم المعنى فلا بأس) قال عنه السخاوي في فتح المغيب ٢/٢١٤ وهو حديث مضطرب لا يصح، بل ذكره الجوزقاني وابن الجوزي في الموضوعات وفي ذلك نظر.

(٢٤) الحديث أخرجه البخاري في (٩٧) كتاب التوحيد (٥٣) باب قول الله تعالى: ﴿فأقرء ما تيسر من القرآن﴾ [المزمل: ٢٠] ٤٨٧/٣ حديث رقم ٧٥٥٠ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم في (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٤٨) باب بيان أن القرآن على

- سبعة أحرف ٨٢/٦ حديث رقم ٨١٨ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
- (٢٥) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ٢٧٣ - ٢٧٥.
- (٢٦) انظر الكفاية في علم الرواية - باب ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف ص ١٨٤.
- (٢٧) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٨٥.
- (٢٨) انظر المستصفي من علم الأصول للغزالي ١/١٦٨، ١٦٩.
- (٢٩) الحديث أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر ١/٤٢٢ حديث رقم ١٤٢٣ عن أبي ابن كعب رضي الله عنه.
- وأخرجه النسائي في (٢٠) كتاب قيام الليل وتطوع النهار (٣٧) باب ذكر اختلاف الناقلين... إلخ ٢/٣٨٠ حديث رقم ١٦٩٨ عن أبي بن كعب. وهو صحيح رجاله ثقات.
- (٣٠) انظر فتح المغيب للسخاوي ٢/٢١٤.
- (٣١) انظر المحصول في علم أصول الفقه ٤/٤٦٩.
- (٣٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٣٣١.
- (٣٣) انظر رواية الحديث بالمعنى وأثرها في الحديث والفقه واللغة والنحو والتصريف للدكتور رضا ابن زكريا ص ٦٤، ٦٥ بتصرف.
- (٣٤) انظر الكفاية في علم الرواية - باب ذكر الرواية عن من لم يجز إبدال كلمة بكلمة ص ١٥٨.
- (٣٥) الحديث أخرجه مسلم في (٥٠) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ١٧/١٠٧ حديث رقم ٢٧٨٤ عن ابن عمر رضي الله عنهما.
- (٣٦) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لأبن كثير ٢/١٨٥ بتصرف، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٧/١٠٧.
- (٣٧) انظر منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الآثار ص ١٥٩.
- (٣٨) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٠٩.
- (39) انظر أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي ١/٣٥، ٣٦.
- (40) الحديث أخرجه البخاري في (٤) كتاب الوضوء (٧٥) باب فضل من بات على الوضوء ١/٦٦ حديث رقم ٢٤٧ عن البراء بن عازب رضي الله عنه. =
- = وأخرجه مسلم في (٤٨) كتاب الذكر والدعاء (١٧) باب ما يقول عند النوم وأخذ

المضجع ٢٩/١٧ حديث رقم ٢٧١٠ عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٢٩/١٧، ٣٠ بتصرف.

(٤٢) انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ص ٢٧٨.

(٤٣) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ١/٢٢٧، ٢٢٦ بتصرف.

(٤٤) الحديث أخرجه الترمذي في (٤٢) كتاب العلم (٧) باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٧/٣٩٤ حديث رقم ٢٦٥٧ عن ابن مسعود رضي الله عنه. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٤٥) انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا المباركفوري ٧/٣٩٥ بتصرف.

(٤٦) انظر عارضة الأحوزي بشرح جامع الترمذي لأبي بكر بن العربي ٥/٣٢٧، ٣٢٨ بتصرف.

(٤٧) انظر المحصول في أصول الفقه ٤/٤٧٠، ٤٧١.

(٤٨) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٣٣.

(٤٩) انظر الكفاية في علم الرواية ص ١٨٣ بتصرف.

(٥٠) انظر شرح اللمع في أصول الفقه للشيرازي ٢/٣٧٧.

(٥١) انظر قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص ٢٣٣.

(٥٢) انظر فتح المغيث للسخاوي ٢/٢١١ بتصرف.

(٥٣) انظر الكفاية في علم الرواية ص ١٨٢ بتصرف.

(٥٤) انظر فتح المغيث للعراقي ص ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرف.

(٥٥) انظر الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع ص ٢٣٤ بتصرف.

(٥٦) أخرجه ابن ماجة في المقدمة - (٢) باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨/١ حديث رقم ١٨. عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه الدارمي في مقدمة سننه (١٣) باب من هاب الفتيا مخافة السقط ٢/٤٨٢ حديث رقم ٢٨٦ عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥٧) انظر فتح المنان إلى شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن ٢/٤٨٥ بتصرف.

(٥٨) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦ بتصرف.

- (٥٩) انظر منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر ص ١٦٠.
- (٦٠) الحديث أخرجه البخاري في (٢) كتاب الإيمان (١) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (بني الإسلام على خمس) ١٣/١ حديث رقم ٨ عن ابن عمر رضي الله عنهما.
- (٦١) هذه الرواية أخرجه مسلم في (١) كتاب الإيمان (٥) باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ١٥٤/١ حديث رقم ١٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما.
- (٦٢) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ١٦٩/١، ١٧٠ بتصرف.
- (٦٣) انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض ٢٢٥/١ بتصرف.
- (٦٤) المرجع السابق ٢٢٦/١.
- (٦٥) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٦٥/١، ٦٦ بتصرف.
- (٦٦) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٦/١ بتصرف.
- (٦٧) انظر فتح الملهم بشرح صحيح الإمام شبير أحمد العثماني ٣٥٦/١، ٣٥٩ بتصرف واختصار.
- (٦٨) الحديث أخرجه البخاري في (١٠) كتاب الأذان (٢١) باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ١٤٦/١ حديث رقم ٦٣٦ عن أبي هريرة رضي الله عنه.
- وأخرجه مسلم في (٥) كتاب المساجد (٢٨) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة... إلخ ٨١/٥ حديث رقم ٦٠٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٦٩) هذه الرواية أخرجه أبوداود في (٢) كتاب الصلاة (٥٤) باب السعي إلى الصلاة ١٩٧/١ حديث رقم ٥٧٣ عن أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٧٠) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٢٠/٢، ٢٢١.
- (٧١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٨٢/٥ بتصرف.
- (٧٢) انظر فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١٤٠/٢ بتصرف.
- (٧٣) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٢٠/٢.
- (٧٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٨٣/٥.
- (٧٥) الحديث أخرجه البخاري في (٤٩) كتاب العتق (٢٠) باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه ٥٦١/١ حديث رقم ٢٥٥٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه.
- وأخرجه مسلم واللفظ له في (٤٥) كتاب البر والصلة (٣٢) باب النهي عن ضرب الوجه ١٤٢/١٦ حديث رقم ٢٦١٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- (٧٦) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٤١/١٦ بتصرف.
- (٧٧) المرجع السابق ١٤١/١٦.
- (٧٨) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي ٥٩٧/٦، ٥٩٨ بتصرف.
- (٧٩) انظر تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم ٢١٨/٥ باختصار.
- (٨٠) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ٢٢٩/٢٢ بتصرف.